



تسجيل ما لا يقل عن 926 حالة اعتقال تعسفي في كانون الثاني 2016

أولاً: المقدمة:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

وما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين. جميع المعتقلين الموثقين لشهر كانون الثاني تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلم به ومنهجي في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بمحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تبقى دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات «الإدارة الذاتية» الكردية.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
- حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.
- نقاط مدممة وتفشي نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.
- ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر كانون الثاني.
- رابعاً: التوصيات.





كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

- سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لا يقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99% لدى القوات الحكومية)، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:
- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بما لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق الغير مستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في شهر كانون الثاني بقيام القوات الحكومية بحملات دهم واعتقال موسعة بهدف التجنيد القسري، ضمن مراكز المدن ومن نقاط التفتيش التابعة لها على الطرقات، شملت هذه الحملات طلاب التعليم العالي والموظفون الحكوميون، رغم حيازتهم على وثيقة تأجيل صادرة من شعب التجنيد التي يتبعون لها.

كما ارتفعت معدلات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم داعش في المناطق التي يسيطر عليها خلال كانون الثاني، شملت هذه الحملات عدداً كبيراً من عناصر فصائل المعارضة المسلحة أو الأشخاص الذين تربطهم صلات قرى بهم، كما ارتفعت معدلات حالات الاعتقال التعسفي بحق النساء في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش خلال كانون الثاني.

قوات الإدارة الذاتية الكردية من جهتها أيضاً، استمرت بسياسة الاعتقال التعسفي المنهج بحق المدنيين والنشطاء السياسيين المعارضين لتوجهاتها السياسية ضمن المناطق التي تسيطر عليها.





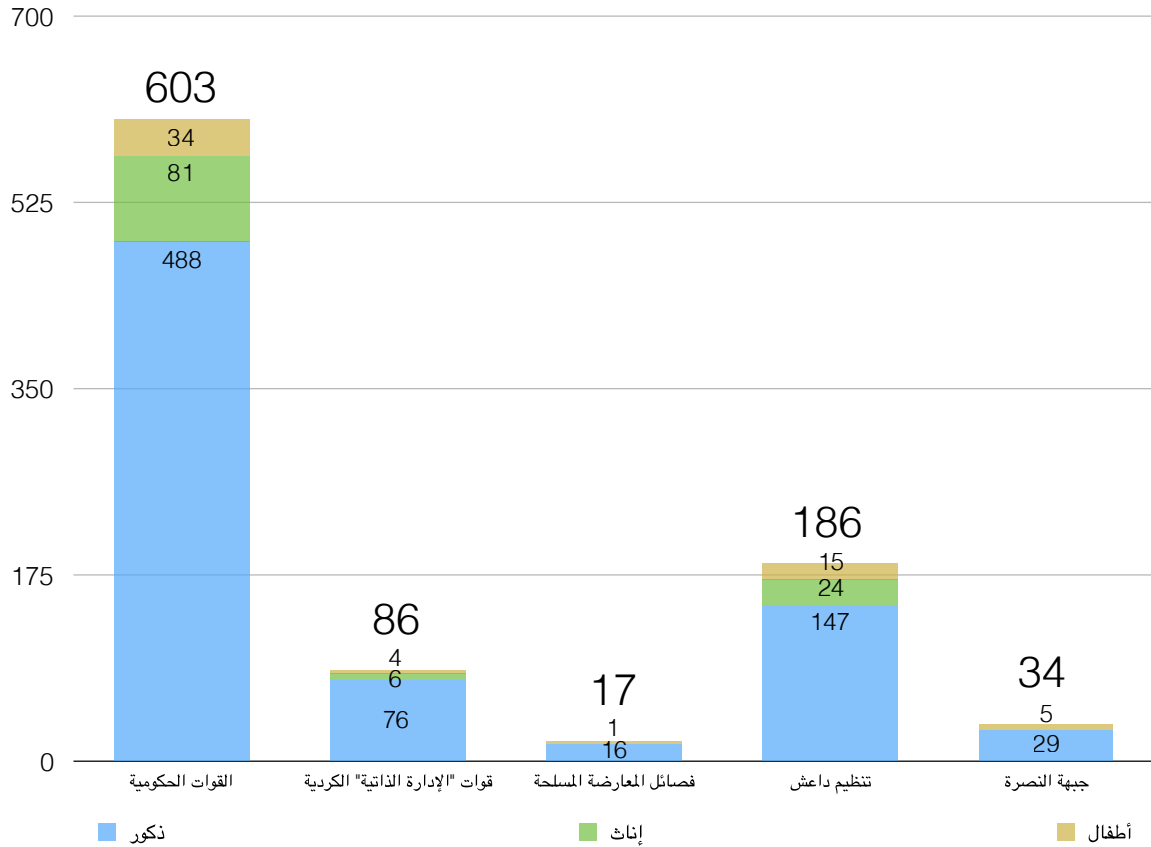
خلال كانون الثاني أيضاً سجلنا ارتفاعاً في معدل حالات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم جبهة النصرة بحق النشطاء الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني في محافظة إدلب.

المخطط التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في كانون الثاني ، التي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في كانون الثاني توزعت على النحو التالي:

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في كانون الثاني 2016

المجموع الكلي: 926

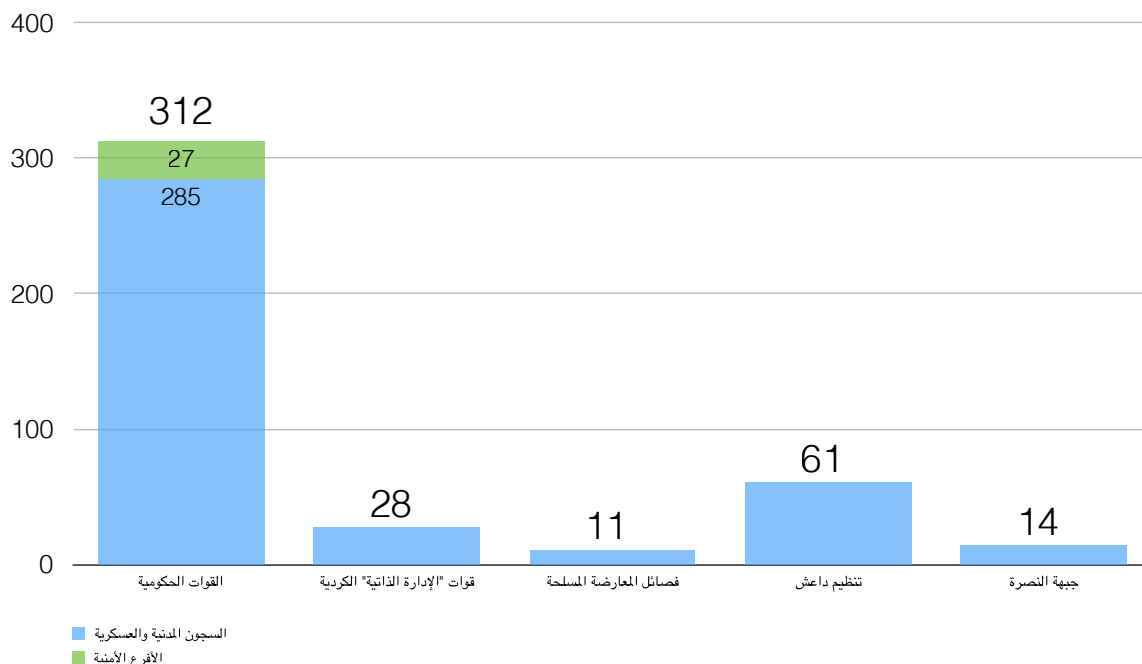




أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

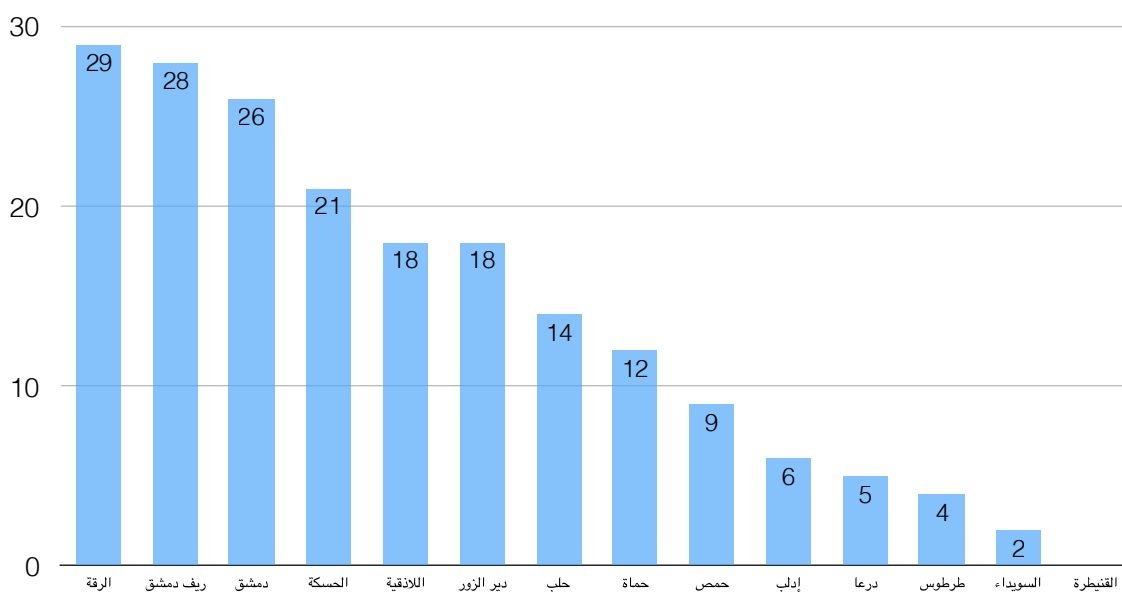
حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة في كانون الثاني 2016

المجموع الكلي: 426



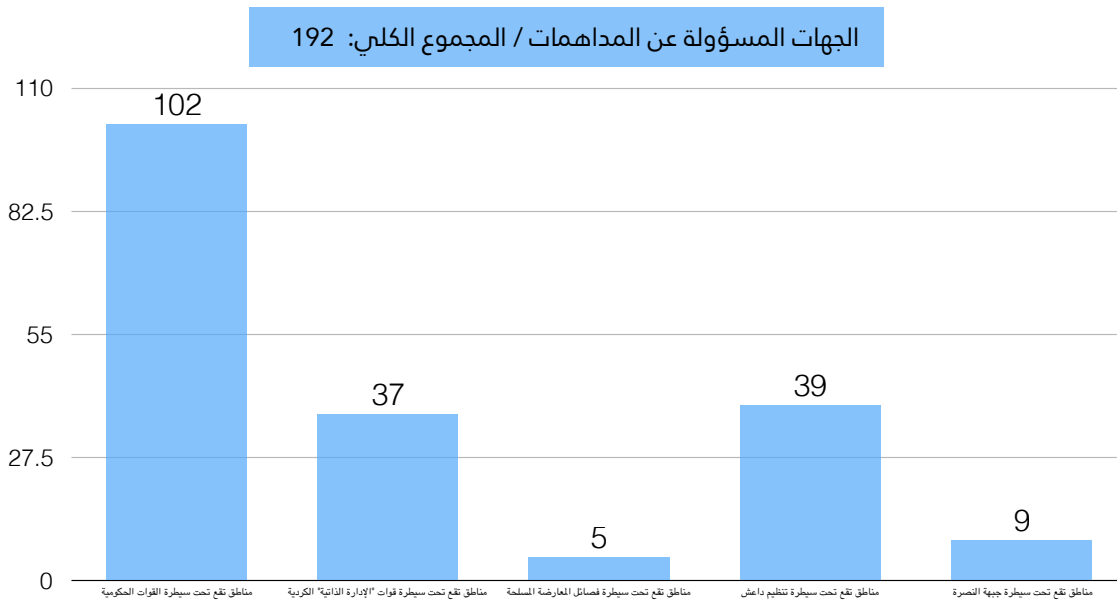
نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية / المجموع الكلي: 192

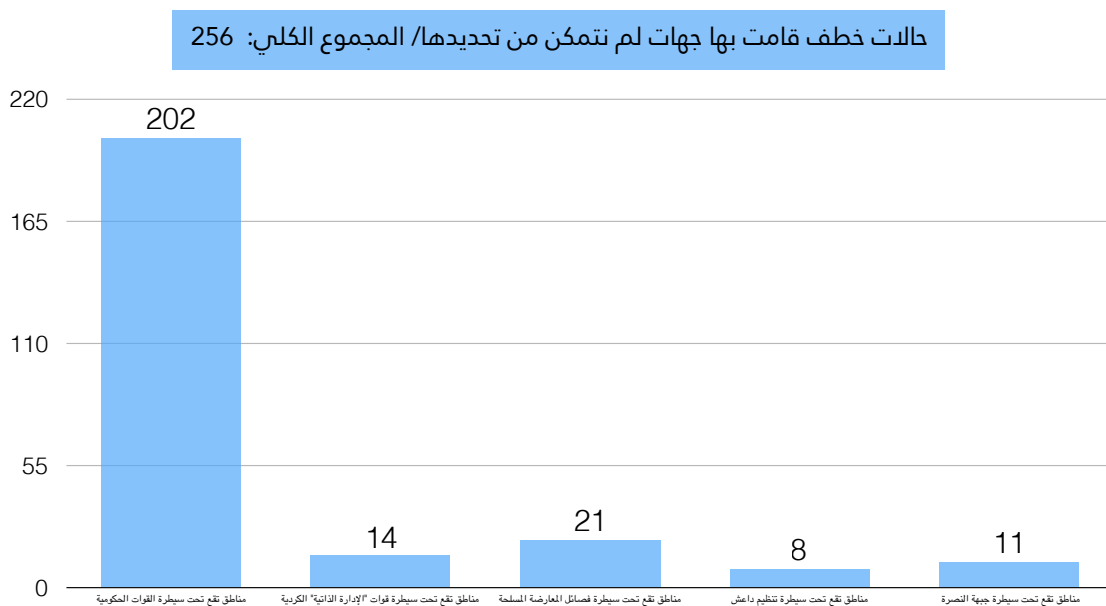




الجهات المسؤولة عن المداهمات:



حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:





ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر كانون الثاني:

القوات الحكومية:

هديل محمد وراق، أنثى، من مدينة حلب، تبلغ من العمر 37 عاماً، ربة منزل، اعتقلتها القوات الحكومية من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة حلب بتاريخ 1/ كانون الثاني/ 2016، تم نقلها إلى فرع الأمن السياسي في المدينة، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة ميساء التيناوي، أنثى، من مدينة الزبداني بريف دمشق، تبلغ من العمر 31 عاماً، بتاريخ 24/ كانون الثاني/ 2016 اعتقلتها القوات الحكومية من نقطة تفتيش حاجز المصنع عند الحدود اللبنانية السورية أثناء توجهها إلى لبنان، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

(لم نستطع ذكر الاسم لأسباب أمنية)، طبيب أسنان، من مدينة دمشق، يبلغ من العمر 36 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في حي المزة بمدينة دمشق، تم اقتياده إلى الفرع 215 الإدارة العامة للمخابرات العسكرية في حي كفسوسة بمدينة دمشق، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تنظيمات إسلامية متشددة:

الناشط الإعلامي رائد الفارس، من مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب، ناشط إعلامي في راديو فريش، بتاريخ 10/ كانون الثاني/ 2016 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة باعتقاله من مكتب راديو فريش في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب بعد مصادرة المكتب ومصادرة محتوياته، أفرج عنه في اليوم نفسه بعد توقيعه على تعهد.

الناشط الإعلامي جميل البايدي، من مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب، بتاريخ 10/ كانون الثاني/ 2016 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة باعتقاله من مدينة معرة النعمان، أفرج عنه في اليوم نفسه بعد مصادرة بعض المعدات الإعلامية التي كانت بحوزته.

الناشط الإعلامي عمار العبدو، من قرية بلشون بريف إدلب، يبلغ من العمر 19 عاماً، ناشط إعلامي ومصور، بتاريخ 7/ كانون الثاني/ 2016 اعتقلته عناصر تابعة لتنظيم جبهة النصرة من مكان إقامته في قرية بلشون، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات «الإدارة الذاتية» الكردية:

الأستاذ محمود حاجي، من قرية تل عدس بريف الحسكة، رئيس ممثلية المجلس الوطني الكردي لقرية تل عدس، بتاريخ 17/ كانون الثاني/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الكردية من مكان إقامته في قرية تل عدس، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.





فصائل المعارضة المسلحة:

الناشط الإعلامي عبد المعين حمص، من مدينة حمورية بريف دمشق، عضو مكتب حمورية الإعلامي ومراسل سابق لوكالة خطوة الإخبارية، بتاريخ 30/ كانون الثاني/ 2016 اعتقلته عناصر تابعة للقضاء الموحد في الغوطة الشرقية بسبب دعوة قضائية أقامتها رابطة الإعلاميين في الغوطة بحق وكالة خطوة الإخبارية التي كان عبد المعين حمص يعمل مراسلاً لها، وتأتي الدعوة القضائية على خلفية قيام عبد المعين حمص بتصوير استطلاع رأي في الغوطة الشرقية حمل عنوان مستقبل سوريا بين الأسد والبغدادي.

جهات لم تتمكن من تحديدها:

الناشط الإعلامي محمود حسن، من مدينة حلب، ناشط في المجال الإعلامي والإغاثي، وعضو في فريق صناع البسمة السوري، بتاريخ 11/ كانون الثاني/ 2016 قام مسلحون مجهولون باختطافه من مكان إقامته في حي الصاخور بمدينة حلب، بتاريخ 18/1/ 2016 تمكن من الهرب من مكان احتجازه.

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

